

متن الذريعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه الإعانة في البداية والنهاية:

- ١ - أَحْمَدُ مَنْ حَمَدِي لَهُ مِنْ نِعَمِهِ
- ٢ - ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدًا
- ٣ - مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَالصَّحْبَ مَا
- ٤ - وَبَعْدُ فَالْفِقْهُ عَظِيمُ الْخَطَرِ
- ٥ - وَمِنْ أَهَمِّ الْعِلْمِ عِلْمُ الْأَصْلِ لَهُ
- ٦ - عَلَى عُيُونِ عِلْمِهِ تَهْدِي إِلَى
- ٧ - سَمِّيَتْهَا ذَرِيعَةُ الْوُصُولِ
- ٨ - وَأَسْأَلُ الْكَرِيمَ ذَا الْمَوَاهِبِ
- ٩ - وَنَفْعَ طَالِبٍ بِهَا وَأَلَّا
- ١٠ - وَهَا أَنَا أَشْرَعُ فِي الْمُرَادِ
- مُسْتَمْطَرًّا بِالْحَمْدِ فَيُضْ كَرَمِهِ
- عَلَى الَّذِي أَوْضَحَ أَعْلَامَ الْهُدَى
- تَبَسَّمَ الْبَرْقُ وَمَا غَيْثُ هَمَا
- وَفِيهِ لِلْمَرْءِ بُلُوغُ الْوَطَرِ
- وَهَذِهِ مَنْظُومَةٌ مُشْتَمِلَةٌ
- مُطَوَّلَاتٍ كُتِبَ الْمُشْتَغِلَا
- إِلَى اقْتِبَاسِ زُبْدِ الْأُصُولِ
- إِنْجَاحَ مَا رُمْتُ مِنَ الْمَارِبِ
- تَكُونَ مِنْ جُمْلَةِ سَعْيِي ضَلَا
- بِحُسْنِ عَوْنِ الْمَلِكِ الْجَوَادِ

أصل الفقه وماهيته

- ١١ - وَأَصْلُ ذَا: كُلُّ دَلِيلٍ مُجْمَلٍ
- ١٢ - وَحَالُ ذِي اسْتِفَادَةٍ مِنْهُ مَعَا
- ١٣ - لِعِلْمٍ مَشْرُوعِي حُكْمٍ عَمَلِي
- كَمُطْلَقِ الْأَمْرِ وَفِعْلِ الْمُرْسَلِ
- كَيْفِيَّةٍ، وَالْفِقْهُ: لَفْظٌ وَضِعَا
- يُؤْخَذُ مِنْ دَلِيلِهِ الْمُفَصَّلِ

﴿الخطاب﴾

- ١٤ - ثُمَّ خِطَابُ اللَّهِ إِنْ تَعَلَّقَا
بِفِعْلِ مَنْ كَلَّفَهُ أَيُّ: مُطْلَقًا
١٥ - حُكْمٌ، وَذَلِكَ وَاجِبٌ قَدْ فُرِضَا
إِنْ كَانَ لِلْفِعْلِ بِجَزْمٍ اقْتَضَى
١٦ - وَدُونَهُ فَالْتَدَبُ، وَالْحَرَامُ مَا
كَانَ اقْتَضَى التَّرْكَ اقْتِضَاءً جَازِمًا
١٧ - وَغَيْرُ جَازِمٍ فَكُرْهُ إِنْ وَرَدَ
النَّهْيُ مَخْصُوصًا وَإِلَّا فَيُعَدُّ
١٨ - خِلَافَ أُولَى، وَمَتَى خَيْرٌ ذَا
فَمِنْهُ حِلٌّ أَيُّ: مُبَاحٌ أَخِذَا

﴿الرخصة﴾

- ١٩ - وَرُخْصَةٌ مَا خَالَفَ الدَّلِيلَ مَعَ
عُذْرٍ وَإِلَّا فَعَزِيمَةٌ وَقَعُ
٢٠ - وَسَبَبًا، شَرْطًا، صَحِيحًا، فَاسِدًا
وَمَانِعًا مَهْمَا يَكُنْ ذَا وَارِدًا
٢١ - فَالْوَضْعُ، وَالصَّحِيحُ فِي الْعِبَادَةِ
مَا لَيْسَ يَحْتَاجُ إِلَى إِعَادَةٍ
٢٢ - وَفِي سِوَاهَا: مَا تَرْتَّبَ الْأَثَرُ
عَلَيْهِ نَحْوُ: حِلٌّ لِمَسِّ وَنَظَرِ
٢٣ - أَوْ هُوَ أَنْ وَافَقَ ذُو الْوَجْهَيْنِ
الشَّرْعَ فِي كُلِّ مِنَ الْقِسْمَيْنِ
٢٤ - وَغَيْرُهُ الْمَوْصُوفُ بِالْبُطْلَانِ
وَبِالْفَسَادِ، وَلَدَى النُّعْمَانِ
٢٥ - مَا عَنْهُ لِلْوَصْفِ نُهْيٌ فَفَاسِدٌ
وَالْخُلْفُ لِلْفِظِ فَقَطُّ عَائِدٌ

﴿العلم﴾

- ٢٦ - الْعِلْمُ أَنْ تُدْرِكَ مَعْلُومًا عَلَى
مَا هُوَ، وَإِلَّا كَانَ جَهْلًا مَا خَلَا
٢٧ - عَدَمُ عِلْمٍ غَيْرِ مَقْصُودٍ كَمَا
تَحْتَ الْأَرَاضِيِّ وَمَا فَوْقَ السَّمَاءِ
٢٨ - ثُمَّ إِذَا لَمْ يَفْتَقِرْ لِلنَّظَرِ
فَهُوَ ضَرُورِيٌّ كَمَا بِالْبَصَرِ
٢٩ - وَالسَّمْعِ وَالشَّمِّ وَذَوْقِ لِمَسِّ
وَالْحَقُّوْا بِمُذْرَكَاتِ الْخَمْسِ
٣٠ - مَا بِتَوَاتُرٍ وَإِلَّا كَانَ ذَا
مُكْتَسَبًا أَيُّ: مِنْ دَلِيلٍ أَخِذَا

- ٣١ - يُمَكِّنُ مِنْهُ بِصَحِيحِ النَّظَرِ
 ٣٢ - وَالنَّظَرُ: التَّفَكُّرُ الْمُؤَدِّي
 ٣٣ - فَالظَّنُّ: مَا يَحْصُلُ دُونَ الْجَزْمِ
 ٣٤ - إِذْ هُوَ مَرْجُوحٌ وَعِنْدَ الْاِسْتِوَا
 إِدْرَاكَ مَطْلُوبٍ وَذَاكَ خَبَرِي
 لِعِلْمٍ أَوْ ظَنٍّ وَإِنْ لَمْ يُجَدِ
 وَكَانَ رَاجِحاً نَقِيضُ الْوَهْمِ
 فِي جَانِبِي تَرَدُّدٍ شَكٌّ هُوَا

﴿أدلة الأصول﴾

- ٣٥ - أَرْبَعَةُ أَدِلَّةُ الْأُصُولِ:
 ٣٦ - كَذَاكَ كِاجْمَاعٌ مَعَ الْقِيَاسِ
 ٣٧ - يَلِيهِ الْاِسْتِصْحَابُ لِلْأَضْلِ كَمَا
 كِتَابُنَا وَسُنَّةُ الرَّسُولِ
 أَيُّ: مُطْلَقاً خُلْفاً لِبَعْضِ النَّاسِ
 لَدَى إِمَامِنَا وَجُلُّ الْعُلَمَا

﴿مباحث الكتاب﴾

- ٣٨ - هِيَ الْكَلَامُ وَهُوَ مَا تَرَكَّبَا
 ٣٩ - أَكْثَرُهُمْ ذَلِكَ فِي الْفِعْلِ مَعَا
 ٤٠ - أَمْرٌ وَنَهْيٌ خَبَرٌ وَنَحْوُ مَنْ
 ٤١ - حَقِيقَةٌ ثُمَّ مَجَازٌ وَهُوَ مَا
 ٤٢ - وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ غَالِبَا
 ٤٣ - قَرِينَةٌ كَكَاتِبُوا كُلُوا
 ٤٤ - فَأَتُوا أَصْبِرُوا أَوْ لَا وَيَا لَيْلُ أَنْجَلِي
 ٤٥ - فَاصْنَعْ وَكُنْ ثُمَّ هُوَ لَمَّا يُفَدِ
 ٤٦ - وَحَيْثُ مِنْ أَعْلَى لِأَدْنَى وَقَعَا
 ٤٧ - وَهُوَ مِنَ الْمِثْلِ التَّمَاسُّ وَاقْتَضَى
 ٤٨ - إِنْ كَانَ نَفْسِيًّا بِشَيْءٍ عَيْنَا
 ٤٩ - وَيُوجِبُ الشَّرْطَ لَهُ وَشَمِلَا
 مِنْ لَفْظَتَيْنِ مُطْلَقاً لَكِنْ أَبِي
 حَرْفٍ وَرَدُّوا قَوْلَ مَنْ لَهُ ادَّعَى
 هَذَا وَعَرَضُ قَسَمٌ ثُمَّ تَمَنُّ
 يَنْحَازُ عَنْ أَضْلٍ لَهُ قَدْ عَلِمَا
 وَقَدْ أَتَى لِغَيْرِهِ مُصَاحِبَا
 مِنْ رِزْقِهِ كُونُوا ادْخُلُوا ذُقِ اْعْمَلُوا
 وَاسْتَشْهَدُوا أَلْقُوا وَكَفِّرْ زَلَلِي
 فَوْرًا وَلَا تَكَرَّرَ مَا لَمْ يَرِدِ
 فَذَاكَ أَمْرٌ وَبِعَكْسِهِ دُعَا
 النَّهْيِ عَنْ ضِدِّ لَهُ فِي الْمُرْتَضَى
 وَقِيلَ: بَلْ لِلنَّهْيِ قَدْ تَضَمَّنَا
 مُكَلَّفَا أَيُّ: بِالِغَا قَدْ عَقَلَا

- ٥٠ - لا ساهياً ونائماً ومُلَجَّئاً
 ٥١ - تَكْلِيفُهُ الْأَكْثَرُ، وَالنَّهْيُ اقْتَضَى
 ٥٢ - وَحَيْثُ جَاءَ مُطْلَقاً أَفَادَا
 ٥٣ - وَخُوطِبَ الْكُفَّارُ بِالْفُرُوعِ مَعَ
 ٥٤ - وَالْخَبَرُ الصَّدَقِ وَضِدَّهُ احْتِمَلُ
 ٥٥ - مَذْلُولُهُ فِي خَارِجِ بَعِيرِهِ
 ٥٦ - وَغَيْرُهُ الْإِنْشَاكَ «أَنْتِ طَالِقٌ»
- وَقَسَّ عَلَيْهِ مُكْرَهَا وَإِنْ رَأَى
 أَمراً بِضِدِّهِ عَلَى مَا قَدْ مَضَى
 حُرْمَةً ذَاكَ الشَّيْءِ وَالْفَسَادَا
 شَرْطُ لَهَا وَلَوْ بِمَأْمُورٍ وَقَعَ
 كَ «قَامَ زَيْدٌ» أَوْ هُوَ الَّذِي حَصَلَ
 كَ «بَاتَ زَيْدٌ قَائِماً بِدِيرِهِ»
 بَعْتُكَ، أَوْ نَحْوُ: اتَّيَدُ يَا سَائِقُ

﴿العَام﴾

- ٥٧ - وَعَمَّ مُفْرَدٌ بِلَامٍ حُلِّي
 ٥٨ - مَا لَمْ يَكُنْ لِلْعَهْدِ ذَا مُحَقَّقَا
 ٥٩ - وَمِثْلُهُ الْمُضَافُ لِاسْمٍ عُرْفَا
 ٦٠ - وَكُلُّ، وَالَّذِي، الَّتِي، أَيُّ، مَتَى
 ٦١ - كَالشَّرْطِ مَعَ نِكْرَةٍ عَمَّتْ وَلَا
 ٦٢ - خُصُوصَهُ، وَتَرْكُ الْاسْتِفْصَالِ
- كَالْبَيْعِ أَنْوَاعاً لَهُ فِي الْحِلِّ
 وَقِيلَ: هَذَا لَا يَعُمُّ مُطْلَقَا
 وَالْجَمْعُ كَالْمُفْرَدِ فِيمَا سَلَفَا
 مَا، مَنْ، وَأَيْنَ، نَحْوُ لَا إِذَا أَتَى
 يَطْرُقُ فِعْلاً وَكَذَا مَا احْتَمَلَا
 يُلْحَقُ بِالْعُمُومِ فِي الْمَقَالِ

﴿الْخَاصُّ﴾

- ٦٣ - وَخُصَّ مَا لَمْ يَتَنَاوَلَ أَكْثَرَا
 ٦٤ - أَوْ مَا اقْتَضَى اسْتِغْرَاقَ جَنْسِهِ وَلَا
- مِنْ وَاحِدٍ، أَوْ جَا لِشَيْءٍ حَصِراً
 لِكُلِّ مَا يَصْلُحُ قَدْ تَنَاوَلَا

﴿التَّخْصِيسُ﴾

- ٦٥ - وَكُلُّ مَا مِنْ الْعُمُومِ أُخْرِجَا
 ٦٦ - مِنْ مُتَكَلِّمٍ، وَقِيلَ: مُطْلَقَا
 ٦٧ - وَجَائِزٌ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ كَمَا
- مُخَصَّصٌ، وَهُوَ بِالْإِسْتِثْنَاءِ جَا
 مُتَّصِلاً عُرْفَاً بِهِ مَا اسْتِغْرَقَا
 يَجُوزُ أَنْ وَسْطاً، لَا إِنْ قُدِّمَا

- ٦٨ - وَلَوْ مِنَ النَّفْيِ بِإِلَّا مَثَلًا
٦٩ - وَالْوَصْفِ وَلِيُحْمَلَ عَلَى الْمُقَيَّدِ
٧٠ - مُوجِبٌ هَذَيْنِ، وَإِلَّا فَلَدَى
٧١ - أَمَّا إِذَا لَمْ يُتِمَّ مِنْهُ
٧٢ - وَجَازَ بِالْعَايَةِ نَحْوُ: حَتَّى
٧٣ - وَبَدَلَ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ كَمَا
٧٤ - وَالنَّقْلِ وَالْحِسِّ وَعَقْلٍ وَمَنْعٍ
٧٥ - وَبِالْكِتَابِ خُصَّصَ الْكِتَابُ
٧٦ - كَ«لَيْسَ فِيمَا دُونَ» مَعَ «فِيمَا سَقَتْ»
٧٧ - وَهُوَ بِهَا تَوَاتَرَتْ أَمْ لَا عَلَى
٧٨ - وَبِالْقِيَاسِ مُطْلَقًا ذَانِ، كَمَا
٧٩ - وَفَعَلَ خَيْرَ الْخَلْقِ وَالتَّقْرِيرِ
٨٠ - وَلَا يُخَصُّ الْحُكْمُ مَهْمَا وَرَدَا
٨١ - فَرْدًا كَشَاةٍ لَا يُخَصُّ «أَيُّمَا
- وَالشَّرْطِ وَهُوَ اللَّغْوِيُّ اتَّصَلَ
بِهِ الَّذِي أُطْلِقَ إِنْ يَتَّحِدُ
إِمَامِنَا فِيهِ الْقِيَاسَ اعْتَمَدَا
مِثْلُ قَضَاءِ الشَّهْرِ فَاُمْنَعْنَهُ
يُعْطُوا إِلَى كَذَا إِذَا تَأْتَى
تَقُولُ: أَكْرَمَ الرِّجَالَ الْعُلَمَاءَ
بَعْضُهُمُ وَالْخُلْفَ لَفْظِيًّا وَقَعَ
وَسُنَّةٌ بِهَا وَذَا الصَّوَابُ
وَهِيَ بِهِ لَوْ عَمَّتْ أَوْ أُطْلِقَتْ
مَا قَالَهُ الْجُمْهُورُ لَا مُفَصَّلًا
خُصَّصَ مَنْطُوقٌ بِمَا قَدْ فُهِمَا
قَدْ خُصَّصَا كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ
بِسَبَبِ خُصٍّ وَلَا إِنْ أُفْرِدَا
جَلْدٍ» عَلَى مَا صَحَّحُوهُ فِيهِمَا

﴿المجمل والمبين﴾

- ٨٢ - وَمُجْمَلٌ: مَا احتاجَ أَنْ يُبَيَّنَا
٨٣ - لِلزَّوْجِ، وَالْبَيَانُ: إِدْخَالُكَ فِي
٨٤ - عَنْهُ الْوُضُوحِ، وَهُوَ لَمَّا يَجِبُ
٨٥ - وَوَاضِحٌ وَلَوْ بِغَيْرِهِ هُوَا
- كَالْقُرْءِ أَوْ يَعْفُو وَهُوَ عِنْدَنَا
حَيِّزٌ وَاضِحٌ لِأَمْرِ مُنْتَفِي
مِنْ قَبْلِ وَقْتِ فِعْلِهِ فِي الْأَصْوَابِ
مُبَيَّنٌ؛ إِذْ لِإِفَادَةِ حَوَى

﴿النص﴾

- ٨٦ - النَّصُّ: مَا تَأْوِيلُهُ مَا احْتَمَلَا أَوْ هُوَ مَا تَأْوِيلُهُ أَنْ يَنْزِلَا
٨٧ - وَعِنْدَ أَهْلِ الْفِقْهِ: مَا دَلَّ عَلَى حُكْمٍ، فَذَا نَصٌّ وَلَوْ مُؤَوَّلًا

﴿الظاهر﴾

- ٨٨ - وَظَاهِرٌ: مُحْتَمِلٌ لَأَكْثَرَا مِنْ وَاحِدٍ فِي الْبَعْضِ كَانَ أَظْهَرَا

﴿المؤول﴾

- ٨٩ - وَهُوَ عَلَى الْخَفِيِّ مَهْمَا يُحْمَلِ مُؤَوَّلٌ كَأَيْدِ رَبَّنَا الْعَلِيِّ

﴿النسخ﴾

- ٩٠ - النَّسْخُ: رَفْعُ الْحُكْمِ شَرْعِيًّا عَلَى
٩١ - أَوْ هُوَ تَبْيِينُ انْتِهَاءِ الْأَمَدِ
٩٢ - إِذْ جَازَ لِلْفِعْلِ وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنِ
٩٣ - مُعَيَّنَ لَهُ عَلَى الصَّحِيحِ
٩٤ - وَجَازَ دُونَ بَدَلٍ وَإِنْ مَنَعَ
٩٥ - كَمَا بِهِ فَقَدْ يَكُونُ مِثْلَهُ
٩٦ - وَرُبَّمَا يَكُونُ مِنْهُ أَسْهَلَا
٩٧ - كَالنَّسْخِ لِلتَّخْيِيرِ بَيْنَ الْفِدْيَةِ
٩٨ - وَتَارَةً يُنْسَخُ حُكْمٌ مَعَ بَقَا
٩٩ - وَالْعَكْسُ كَالرَّجْمِ، وَقَدْ يَأْتِي عَلَى
١٠٠ - وَجَازَ نَسْخُ خَبَرٍ مُسْتَقْبَلِ
١٠١ - وَتُنْسَخُ السُّنَّةُ بِالْكِتَابِ
- مَا اخْتِيرَ بِالْخِطَابِ حَيْثُ انفَصَلَا
لِذَلِكَ الْحُكْمِ وَلَمْ يُعْتَمَدْ
كَأَنْ أَتَى قَبْلَ دُخُولِ زَمَنِ
كَقِصَّةِ الْخَلِيلِ وَالذَّبِيحِ
الشَّافِعِيُّ أَنْ يَكُونَ ذَا وَقَعٍ
وَذَا كُنْسَخِ قَبْلَهُ بِقَبْلِهِ
كَعِدَّةٍ بِعِدَّةٍ، وَأَثَقَلَا
وَالصَّوْمُ بِالصَّوْمِ الَّذِي فِي آيَةٍ
تِلَاوَةٍ يُؤْخَذُ مِمَّا سَبَقَا
كِلَيْهِمَا كَ «كَانَ فِيْمَا أَنْزَلَا»
قِيلَ: وَمَاضٍ وَهُوَ لَيْسَ بِالْجَلِيِّ
وَهِيَ كَهُو، وَجَازَ فِي الصَّوَابِ

- ١٠٢ - أَنْ يَنْسَخَ الْآحَادَ مَا تَوَاتَرَا
 ١٠٣ - وَامْنَعُهُ لِلْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ
 ١٠٤ - وَنَسَخَ فَحَوَى مَعَ بَقَاءِ الْأَصْلِ
 ١٠٥ - طَرِيقُ عِلْمِ النَّسْخِ بِالنُّصْرِ كَمَا
 ١٠٦ - تَأَخَّرَ النَّاسِخُ إِمَّا أَجْمَعًا
 ١٠٧ - وَحَيْثُ ذَا النَّاسِخُ قَالَ قُبَلَا
- وَلَوْ لِقُرْآنٍ وَلَكِنْ مَا جَرَى
 عَلَى خِلَافٍ شَاعَ بَيْنَ النَّاسِ
 كَالْعَكْسِ فِي الصَّحِيحِ عِنْدَ الْجُلِّ
 «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ»، كَذَا لَوْ عَلِمَا
 عَلَيْهِ أَوْ رَأَوْا لِسَبْقِ ادَّعَى
 فَإِنْ يَقُلْ ذَا نَاسِخٍ هَذَا فَلَا

﴿مباحث السنة﴾

- ١٠٨ - وَحُجَّةُ قَوْلِ النَّبِيِّ الْمُرْسَلِ
 ١٠٩ - فِي قُرْبِ حَيْثُ دَلِيلٌ وَرَدَا
 ١١٠ - عَنْهُ فَمُخْتَارُ أَبِي الْمَعَالِي
 ١١١ - وَاحْمِلْ عَلَى إِبَاحَةٍ مَا فَعَلَهُ
 ١١٢ - فَقَطُّ كَالْعَقْدِ بِخَمْسِ نِسْوَةٍ
 ١١٣ - وَاحْمِلْ عَلَى الشَّرْعِيِّ مَا تَرَدَّدَا
 ١١٤ - وَلَيْسَ فِي الْأَصَحِّ مَشْرُوعًا لَنَا
 ١١٥ - وَحُجَّةُ تَقْرِيرِ سَيِّدِ الْوَرَى
 ١١٦ - وَمَا رَوَى عَنْ عَدَدٍ مُسْتَكْثَرٍ
 ١١٧ - دُونَ اِحْتِيَاجِ نَظَرٍ كَمَا مَضَى
 ١١٨ - وَخَبَرُ الْآحَادِ لَمَّا يُفِيدُ
 ١١٩ - لَكِنْ يُفِيدُنَا وَجُوبَ الْعَمَلِ
 ١٢٠ - مَعَ اِحْتِمَالِ كَوْنِهِ مَا أَسْنَدَا
 ١٢١ - وَاشْرُطَ عَدَالَةَ وَلَوْ فِي الظَّاهِرِ
 ١٢٢ - وَقَدَّمَ الْجَرَحَ عَلَى التَّعْدِيلِ
 ١٢٣ - وَجَازَ بِالْمَعْنَى رِوَايَةَ الْخَبَرِ
- وَفَعَلَهُ عَلَى اخْتِصَاصٍ فَاحْمِلِ
 كَفَرَضٍ وَتَرٍ وَمَتَى تَجَرَّدَا
 الْوَقْفُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ
 وَلَيْسَ قُرْبَةً وَبِالدَّلِيلِ لَهُ
 لَيْسَ لَنَا فِي نَحْوِ هَذَا أَسْوَهُ
 عَلَى الْأَصَحِّ كَالدُّخُولِ مِنْ كَذَا
 مَا لَمْ يُقَرَّرْ شَرْعٌ قَوْمٍ قَبْلَنَا
 وَلَوْ سُكُوتًا فَأَبْخَ مَا قَرَّرَا
 يُفِيدُنَا الْعِلْمَ بِصِدْقِ الْخَبَرِ
 وَالْوَقْفُ قَوْلُ الْآمِدِيِّ وَالْمُرْتَضَى
 ذَلِكَ مُطْلَقًا عَلَى الْمُعْتَمَدِ
 خِلَافَ قَوْلِ التَّابِعِيِّ الْمُرْسَلِ
 وَكَانَ عَنْ مُوَكَّدٍ تَجَرَّدَا
 فِي كُلِّ مَنْ رَوَى بِلا تَوَاتُرٍ
 مُخَالَفًا مَنْ قَالَ بِالتَّفْصِيلِ
 كَمَا لَدَى الْأَكْثَرِ مِمَّنْ يُعْتَبَرُ

﴿مباحث الإجماع﴾

- ١٢٤ - هُوَ اتِّفَاقُ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ فِي
 ١٢٥ - وَذَلِكَ حُجَّةٌ وَلَوْ فِي حَقِّ مَنْ
 ١٢٦ - وَخَرَقَهُ مُحَرَّمٌ وَمِنْهُ
 ١٢٧ - حَتَّى الَّذِي يُنْقَلُ بِالْأَحَادِ
 ١٢٨ - وَلَا انْقِرَاضُهُمْ فَهَذَا الْأَرْجَحُ
 ١٢٩ - وَفِي السُّكُوتِيِّ الْخِلَافُ اشْتَهَرَ
 ١٣٠ - وَقَوْلُ بَعْضِ صَحْبٍ خَيْرُ الْبَشَرِ
- عَصْرٍ عَلَى أَمْرٍ شَهِيرٍ أَوْ خَفِيٍّ
 يَأْتِي وَرَأَى الْإِجْمَاعُ فِي كُلِّ زَمَنٍ
 إِحْدَاثُ قَوْلٍ أَجْنَبِيٍّ عَنْهُ
 لَا تَشْتَرِطُ فِي الزَّمَنِ التَّمَادِي
 إِذِ الرَّجُوعُ بَعْدَهُ لَا يَقْدَحُ
 أَصَحُّهُ نَعَمْ إِذَا تَكَرَّرَا
 لَيْسَ لَدَيْنَا حُجَّةٌ فِي الْأَظْهَرِ

﴿مباحث القياس﴾

- ١٣١ - وَرَدُّكَ الْفَرْعَ لِأَصْلٍ ثَبَتَا
 ١٣٢ - نَسَخٌ وَلَمْ يُعْدَلْ بِهِ لِعِلَّةٍ
 ١٣٣ - وَهُوَ قِيَاسُ عِلَّةٍ إِنْ تَوَجَّبَ
 ١٣٤ - وَإِنْ تَدَلَّ فِدِلَالَةٌ وَذَا
 ١٣٥ - زَكَاتُهُ وَشَبَهُ فِي الْمُشَبِّهِ
 ١٣٦ - فَلْيُلْحَقِ الرَّقِيقُ بِالْبَهِيمَةِ
 ١٣٧ - وَشَرُطُ فَرْعٍ كَوْنُهُ مُنَاسِبًا
 ١٣٨ - وَالْعِلَّةُ أَطْرَادُهَا وَهِيَ الَّتِي
 ١٣٩ - يُوجِبُ أَنْ يَنْتَفِيَّ الْحُكْمُ كَمَا
 ١٤٠ - مَسَالِكُ الْعِلَّةِ قَالُوا: عَشْرُ
 ١٤١ - تَنَاسُبٌ وَشَبَهُ لَهُ يَلِي
 ١٤٢ - يَلِيهِ تَنْقِيحُ الْمَنَاطِ التَّاسِعُ
 ١٤٣ - وَهُوَ مِنَ الدِّينِ إِذَا تَعَيَّنَا
- بِالِاتِّفَاقِ مَا عَلَيْهِ قَدْ أَتَى
 جَامِعَةً فَهُوَ الْقِيَاسُ جُمْلَةً
 ذَلِكَ نَحْوُ ضَرْبٍ أُمَّ وَأَبٍ
 كَمَالٍ مَحْجُورٍ صَبِيٍّ فَلْتُؤَخِّذَا
 أَضْلَيْنِ إِنْ أُلْحِقَ بِالْأُولَى بِهِ
 يَضْمَنُهُ مَتْلَفُهُ بِالْقِيَمَةِ
 لِلْأَصْلِ حَتَّى لَا يَكُونَ جَانِبًا
 تَوْجِبُ حُكْمًا وَانْتِفَاءُ الْعِلَّةِ
 وَجُودُهَا يُوجِبُ أَنْ لَا يُعْدَمَا
 نَصٌّ فَإِجْمَاعٌ فَالْإِيمَا سَبْرُ
 الدَّوْرَانِ الطَّرْدُ لَمَّا يُقْبَلُ
 الْغَاءُ فَارِقٌ لِهَذَا تَابِعُ
 بَلْ مُطْلَقًا ثُمَّ الْمَقِيسُ عِنْدَنَا

- ١٤٤ - مِنْ دِينَ رَبَّنَا الْعَلِيِّ وَشَرْعِهِ
 ١٤٥ - وَوَاجِبٌ عَيْنًا عَلَى الْمُجْتَهِدِ
 ١٤٦ - مِنْهُ الْجَلِيُّ الْفَرْقُ فِيهِ مُنْتَفِي
 وَنَحْوُ قَالَ اللَّهُ قُلْ بِمَنْعِهِ
 فِي الْحُكْمِ حَيْثُ غَيْرُهُ لَمْ يَجِدْ
 بِنَحْوِ قَطْعٍ وَخِلَافُهُ الْخَفِيُّ

مباحث الاستصحاب

- ١٤٧ - ثُبُوتُ أَمْرٍ فِي الزَّمَانِ اللَّاحِقِ
 ١٤٨ - مَعَ فَقْدِ مَا يَصْلُحُ أَنْ يُغَيَّرَا
 ١٤٩ - وَهُوَ لَدَيْنَا حُجَّةٌ مَعْمُولُ
 ١٥٠ - وَعَكْسُهُ الْمَقْلُوبُ فِي التَّغْيِيرِ
 ١٥١ - وَقَبْلَ بَعْثَةِ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى
 ١٥٢ - وَبَعْدَهَا فَلَا ضِلُّ حِلُّ النَّافِعِ
 لِكَوْنِ ذَاكَ ثَابِتًا فِي السَّابِقِ
 بِذَاكَ الْاِسْتِصْحَابُ فَلْيُفَسِّرَا
 بِهِ إِذَا لَمْ يُوجَدْ الدَّلِيلُ
 وَقَدْ أَتَى لَكِنْ عَلَى نُدُورِ
 الشَّرْعِ حُرْمَةً وَحِلًّا انْتَفَى
 وَحَظَرُ مَا ضَرَّ بِقَوْلِ الشَّارِعِ

مبحث الاستدلال

- ١٥٣ - وَاعْمَلْ بِأَمْرَيْنِ تَعَارِضًا إِذَا
 ١٥٤ - مُرَجَّحًا فَإِنْ أَخِيرًا يُعْلَمِ
 ١٥٥ - وَأَنْتَ بِالْخِيَارِ إِنْ يَقْتَرِنَا
 ١٥٦ - وَإِنْ يُخَصِّصُ وَاحِدٌ وَعَمَّمَا
 ١٥٧ - وَحَيْثُ كُلُّ عَمٍّ مِنْ وَجْهِ وَمِنْ
 ١٥٨ - بِأَنْ يُخَصَّصَ بِالَّذِي فِي الْآخِرِ
 ١٥٩ - وَدُونَهُ بِدُونِهِ وَرُبَّمَا
 أَمْكَنَ وَاطْلُبْ حَيْثُ لَا يُمَكِّنُ ذَا
 فَنَاسِخًا يَكُونُ لِلْمُقَدَّمِ
 وَالْجَمْعُ وَالتَّرْجِيحُ لَمَّا يُمَكِّنَا
 آخِرُ فَاخْصُصْهُ كَمَا تَقَدَّمَ
 آخِرُ خَصَّ فَكِلَاهُمَا قَمِنْ
 فَيَنْجُسُ الْكَثِيرُ بِالتَّغْيِيرِ
 يُعْمَلُ بِالرَّاجِحِ أَيْضًا مِنْهُمَا

فصل في الترجيح

- ١٦٠ - وَمُثَبَّتًا وَنَافِي الْعِقَابِ
 ١٦١ - نَهْيًا وَإِجْمَاعًا وَسَابِقًا عَلَى
 رَجَحٍ وَحَظَرًا وَعَلَى الْإِيجَابِ
 غَيْرٍ وَمَا مِنَ الْجَمِيعِ حَصَلَا

- ١٦٢ - كَذَلِكَ الْمُتَقَرِّضُ الْعَصْرِ وَمَا
 ١٦٣ - وَمُوجِبَ الْعِلْمِ وَظَاهِرًا عَلَى
 ١٦٤ - وَمَا عَلَيْهِ فِعْلُ جُلِّ السَّلَفِ
 لَمْ يَكُ فِيهِ الْخُلْفُ قَدْ تَقَدَّمَ
 ظَنٌّ وَمُحْتَاجٌ لِأَنْ يُؤَوَّلَا
 وَالنُّطْقَ نَصًّا وَقِيَّاسًا مَا خَفِيَ

﴿ جال المستدل ﴾

- ١٦٥ - وَذُو اجْتِهَادٍ حَدَّهُ إِنْ عَرَفَا
 ١٦٦ - وَكُلَّ مَا مِنَ الْكِتَابِ وَالْخَبَرِ
 ١٦٧ - مِنْ عَرَبِيَّةٍ وَحَالٍ مَنْ رَوَى
 أَضْلًا وَفَرَعًا وَخِلَافًا سَلَفًا
 تَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِهِ وَالْمُعْتَبَرُ
 وَكُلَّ مَا الْقِيَّاسُ مِنْ شَرْطٍ حَوَى

﴿ مبحث الاجتهاد ﴾

- ١٦٨ - وَالْاجْتِهَادُ بِذَلِكَ الْمَجْهُودِ فِي
 ١٦٩ - وَجَارَ دُونَ خَطَأٍ لِلْمُنْتَقَى
 ١٧٠ - وَلَا تَصَوِّبُ كُلَّ ذِي اجْتِهَادٍ
 ١٧١ - فَالْحَقُّ فِي وَاقِعَةٍ مَعَ فَرْدٍ
 ١٧٢ - وَأَنتُمْ مُقَصَّرٌ فِيهِ وَلَا
 ١٧٣ - وَمَنْ تَلَقَّى الْقَوْلَ بِالْقَبُولِ
 ١٧٤ - فَهُوَ مُقَلِّدٌ وَقُلُّ بِحُرْمَتِهِ
 ١٧٥ - وَاخْتَلَفُوا فِي غَيْرِهِ وَلِيَجِبَ
 ١٧٦ - مُعَيِّنٌ وَجَوُزٌ رُجُوعُهُ
 ١٧٧ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى تَمَامِهَا
 ١٧٨ - ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَا جَرَى
 ١٧٩ - وَالْآلِ وَالصَّحْبِ نُجُومِ الظُّلَمِ
 تَحْصِيلِ ظَنِّ الْحُكْمِ حَيْثُ ذَا خَفِيَ
 كَمَا بَعْضُهُ لِغَيْرِ مُظْلَقًا
 فَذَا هُوَ الْأَوَّلَى بِالْاِعْتِمَادِ
 وَأَجْرُ غَيْرِهِ لِبَذْلِ الْجُهِدِ
 يُنْقَضُ حُكْمُ بِاجْتِهَادٍ حَصَلَا
 مَعَ انْتِفَاءِ الْعِلْمِ بِالذَّلِيلِ
 لِذِي اجْتِهَادٍ بِأَلْغٍ لِرُتَبَتِهِ
 عَلَى الْمُرَجَّحِ التِّزَامُ مَذْهَبِ
 عَنْهُ وَهَذَا آخِرُ الذَّرِيعَةِ
 جَامِعَةِ الْأَزْهَارِ فِي كِمَامِهَا
 نَهْرٌ عَلَى الْمُخْتَارِ سَيِّدِ الْوَرَى
 هِدَايَتِنَا إِلَى السَّبِيلِ الْأَقْوَمِ